الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
14 December 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد ويناوسِر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61617 (A)

0261617

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/57/3 و4 و135 و153 و154 و158 وAdd.1؛ وA/C.3/57/L.3-5)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/57/3 و 88 و 127 و 203)

١ - **السيدة بوليدو** (فنزويلا): قالت إن منع الجريمة والعدالة الجنائية يرتبطان ارتباطاً مباشراً بالتنمية المستدامة ونوعية الحياة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات والوكالات الدولية أن يعملوا سويا لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على اللامساواة على الصعيدين المحلي والعالمي معاً.

٢ - وذكرت أن فنزويلا قد وقَّعَت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، وأنها قد أدرجت أحكام تلك الصكوك في تشريعها المحلي.

٣ - وقالت إن مسألة الأمن الحاسوبي تحتاج إلى معالجة متعددة الأطراف وإن التعاون التقني والتعاون المالي سلاحان أساسيان في مكافحة أشكال الجرائم الحاسوبية كافة. وذكرت أن حكومتها قد اعتمدت قانونا لمكافحة الجرائم الحاسوبية يفرض عقوبات قاسية على مرتكبيها.

٤ - وأكدت من جديد عزم حكومتها، من الناحية السياسية، على مكافحة الفساد؛ وذكرت أنها قد اعتمدت لذلك الغرض تدابير متنوعة تهدف إلى حماية الممتلكات العامة ومنع اختلاس الأموال. وقالت إنه ينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة المقترحة لمكافحة الفساد أن توضح الصلة بين الفساد والفقر. وأضافت أن إساءة استعمال الأموال العامة تعني عدم توجيه موارد قيِّمة إلى الخدمات العامة، الأمر الذي يهدد فرص تمتع قطاعات معيَّنة من السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكرت أن وفدها يحبذ إنشاء نظام للرصد يستهدف اتقاء الفساد ويعتقد أنه لن يكون من الممكن إزالة هذا البلاء إلا بفرض عقوبات قاسية على المسؤولين عن الفساد.

٥ - ومضت قائلة إن المراقبة الدولية للمخدرات تمثل أولوية لأمن بلدها وللدفاع عنه، وإن بلدها يساوره الانزعاج إزاء اطراد زيادة القوة الاقتصادية للمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية المتورطة في الجرائم المتصلة بالمخدرات، وإزاء الطابع الدولي لأنشطتها. ويوفر التقرير الموحَّد الأول الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة إطاراً مناسباً لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف والمرامي المتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، ومن ناحية أخرى فقد أخذ هذا التقرير في الحسبان العقبات التي صودفت. وأعلنت تأييد وفدها للمبادرة الداعية إلى عقد الجزء الوزاري المستوى من اجتماعات لجنة المخدرات في عام ٢٠٠٣.

٦ - وأضافت تقول إن التعاون الدولي جزء أساسي من مكافحة الاتجار بالمخدرات ولكنه يجب أن يحترم مبدأي تقاسم المسؤولية وسيادة الدول وأن يستهدف جوانب المشكلة كافة. وذكرت أن وفدها يولي أهمية خاصة لبرامج التعاون الدولية والثنائية والإقليمية التي تعزز التنمية البديلة في البلدان النامية المتأثرة بتجارة المخدرات. وفي هذا الصدد،

ينبغي التوسع في نظام الأفضليات الجمركية لتمكين تلك البلدان من مكافحة ذلك البلاء مكافحة أكثر فعالية.

٧ - وعلى الصعيد المحلي، تقوم حكومتها في الوقت الراهن بتعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لكي يتلاءم مع الخصائص المتغيرة للمشكلة. وأضافت أن حكومتها تحاول، في إطار الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧، ألا تكتفي بمعالجة مسألة مكافحة المخدرات، بل تحاول أن تعالج أيضا مسائل منع إدمان المخدرات، ومعالجة المدمنين وتأهيلهم، ومكافحة غسل النقود، وتسويق السلائف الكيميائية. كما تقيم الخطة توازنا بين استراتيجيتي تقليل المعروض من المخدرات وتقليل الطلب عليها. وذكرت أنه بفضل برامج التعاون الإقليمي والثنائي نجحت الجهود الرامية إلى تقليل زراعة نبات الكوكا في فنزويلا.

٨ - وختاما، أكدت أن البلدان المتأثرة بعبور المخدرات لأراضيها، لا سيما البلدان النامية، تحتاج إلى عون المجتمع الدولي لكي تتغلب على المشكلة. وحثت البلدان التي يمكنها زيادة إسهامها لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن تفعل ذلك لكي يستطيع المضي في تقديم المساعدات التقنية والمالية لأجل هذا الغرض.

٩ - **السيد لوباتش** (الاتحاد الروسي): أعرب عن ترحيبه بالجهود العملية التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز فعالية الأعمال المشتركة وتقوية النظام القانوني الدولي لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات. ثم قال إن وفده لا يزال يؤيد تعزيز قدرات المنظمة من أجل تنسيق السياسة الدولية في هذين المجالين. وأضاف قائلا إنه من الأهمية بمكان ضمان التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. وقال أيضا إنه ينبغي المضي على سبيل الاستعجال في المفاوضات الرامية إلى إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الفساد، مع التركيز بصفة خاصة على تحسين آليات تتبع الأصول المالية ومنع تحويل الأموال غير المشروعة وضمان عودة هذه الأموال إلى بلدانها الأصلية.

١٠ - وقال إن حكومته، إذ تسلِّم بأن قمع غسل الأموال من أفعل أدوات مكافحة الجريمة الدولية، قد اتخذت تدابير حازمة لتعزيز التعاون الإقليمي لهذه الغاية، لا سيما لمكافحة إضفاء طابع مشروع على الأموال غير المشروعة. وقد جرى تعزيز التشريعات الاتحادية لتكميل تلك الجهود وأنشئت آليات مؤسسية جديدة لتحقيق أهداف عديدة تشمل الحفاظ على قاعدة بيانات جنائية وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة. كما يلزم إنشاء آليات موثوقة على الصعيد الوطني والصعيد الدولي لمعالجة الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا الرفيعة والحاسوب.

١١ - ومضى قائلا إن حجم مشكلة المخدرات في روسيا قد جرت الاستهانة به في مبدأ الأمر وإن التطورات الحادثة مؤخرا قد استلزمت اتخاذ تدابير حاسمة على أعلى المستويات. فقد وضعت استراتيجية وطنية شاملة تستهدف مكافحة المخدرات، وجرت الموافقة على إنشاء لجنة رفيعة المستوى لمكافحة الاتجار بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

١٢ - وذكر أن حكومته تولي أهمية كبرى لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأنها لا تزال ملتزمة بتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم. وأضاف قائلا إن التعاون الذي أبدته الأمم المتحدة لبلده في هذا الشأن كان مفيدا إلى أبعد الحدود. وفي هذا الصدد يبشر المشروع المشترك الذي يستهدف إنشاء مركز تدريب دولي في الاتحاد الروسي بتوفير

التدريب المتميز للأفراد القائمين بإنفاذ القوانين، ومن بينهم أفراد من بلدان أخرى أعضاء في رابطة الدول المستقلة.

١٣ - وعلى سبيل الأولوية، ينبغي أن يضع المجتمع الدولي خططا أخرى لإنشاء ''أحزمة أمان'' حول أفغانستان لمكافحة مشكلة الاتجار بالمخدرات في المناطق الحدودية، وهذه مشكلة خطيرة. ففي عام ٢٠٠١، زاد حجم المخدرات المصادرة على حدود أفغانستان مع طاجيكستان بنسبة ٩٣ إلى واحد بالمقارنة بحجمها الإجمالي في عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، تكرر وقوع اشتباكات مسلحة مع موظفي الحدود. وينبغي أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ما يكفي من تمويل، بما في ذلك تمويل من الميزانية العادية، لمواصلة مساعداته إلى بلدان آسيا الوسطى لإنجاح جهودها الرامية إلى وقف تدفق المخدرات في المنطقة.

١٤ - **السيد نايل** (جامايكا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقال إن التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا وثورة الاتصالات قد وسَّعت مجال الفرص المتاحة أمام المجرمين وفاقمت تأثير الاتجار بالمخدرات والإرهاب. وأضاف قائلا إن ترابط هذه الأنشطة يدعو إلى استجابة عالمية منسقة تعطي الأولوية للتعاون الدولي التام لأجل تعزيز الإطار القانوني القائم على جميع الأصعدة. وفي هذا الصدد، ترحب بلدان الجماعة الكاريبية باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وتتطلع إلى العمل في تعاون وثيق مع مركز منع الجريمة الدولية لكي تكفل التصديق على تلك الصكوك.

١٥ - واستطرد قائلا إن إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سوف يكون معلماً من معالم الجهود الدولية لصوغ استجابات فعَّالة لممارسة تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه يود أن يؤكد ضرورة مراعاة هذه الاتفاقية للفروق القائمة بين البلدان، على الرغم من أنها اتفاقية ستوضع موضع التطبيق على الصعيد العالمي.

١٦ - وأعرب عن أسفه لأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة لا يزالان يمثلان تهديدا للاستقرار الإقليمي ولأمن الدول في منطقة البحر الكاريبي. وقال إن الجماعة الكاريبية قد اعتمدت، إزاء ذلك التحدي، عدة مبادرات إقليمية وثنائية لبناء القدرات. وأعرب عن تقدير بلدان الجماعة الكاريبية للمساعدات المالية والتقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية ومن لجنة المخدرات تحقيقا لذلك الغرض، وذكر أنها تتطلع إلى زيادة التعاون مع هاتين الهيئتين مستقبلا.

١٧ - واسترسل قائلا إن منطقة البحر الكاريبي تحتاج على وجه السرعة إلى تعزيز إطار سياستها الاستراتيجية في مجال منع الجريمة ومراقبة المخدرات. وقال إن الجماعة قد وضعت ذلك في حسبانها ولذلك أنشأت في الآونة الأخيرة فرقة عمل إقليمية معنية بالجريمة والأمن لكي تنفذ استراتيجيات متعددة القطاعات تهدف إلى جملة أمور من بينها تعزيز وكالات إنفاذ القوانين وإنشاء آلية إقليمية للرد السريع. كما أن الجماعة في سبيلها إلى إنشاء لجنة معنية بمراقبة ومنع المخدرات وستخطو خطوات عاجلة لتحسين ضوابطها الحدودية ونظمها الأمنية ولتعزيز اتفاقات التعاون البحري الإقليمي. وأضاف قائلا إن وضع خطة عمل لمكافحة الإرهاب وإقامة شراكة فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي لمكافحة المخدرات والأسلحة الصغيرة يدخلان أيضا ضمن أولويات الجماعة الكاريبية.

١٨ - وقد صارت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بفعل سماتها الجيوفيزيقية وموضعها الجغرافي، معرضة بشدة للاتجار غير المشروع، بطريق البر وطريق الجو، في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية. ولذلك، سُرَّت هذه البلدان لإبرام

اتفاق إقليمي لمكافحة هذه الممارسات؛ وسيفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويعاني الكثير من الدول الجذرية الصغيرة الأعضاء في تلك الجماعة من عواقب مدمرة ترتبت على تحولها إلى بلدان عبور لتجارة المخدرات، نظرا لأن بعض المخدرات غير المشروعة التي كانت موجهة إلى بلدان ثالثة تحول، على نحو لا مهرب منه، إلى بلدان العبور ذاتها، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد مستويات الإدمان والعنف والجريمة. وحث المتكلم المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة تلك الدول وعلى مضاعفة جهوده لتقليل المعروض من المخدرات والطلب عليها في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وقال إن استراتيجيات تقليل الطلب على المخدرات شديدة الأهمية وإن الجماعة الكاريبية تدعو الدول إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، ثم شدد على أهمية تلبية الأهداف المقررة لعام ٢٠٠٣ فيما يختص باعتماد استراتيجيات جديدة.

١٩ - وأضاف قائلا إن النجاح في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية يتوقف أيضا على الجهود الرامية إلى تقليل الفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وعلى معالجة الشواغل الإنمائية الناشئة عن المعوقات التي تواجهها التجارة الدولية. وقال إن التمزق الاجتماعي والبطالة والركود الاقتصادي في الدول المهمشة اقتصاديا تؤدي على الأرجح إلى إنعاش الاتجار بالمخدرات بوصفه مصدرا بديلا من مصادر توليد الدخل. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد زيادة فهم الصلة بين الجريمة وتجارة المخدرات غير المشروعة والفقر والتنمية المستدامة، لأن كسب معركة مكافحة المخدرات والجريمة سيتوقف إلى حد بعيد على قدرة الدول والفرص المتاحة أمامها للاندماج في الاقتصاد العالمي بطريقة نافعة لسكانها. وفي متناول يدي المجتمع الدولي أدوات تتيح له الاستجابة الفعالة للتهديدات التي تمثلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، ولكن الاختبار الحقيقي لالتزام المجتمع الدولي لم يأت بعد.

٢٠ - **السيد زي بوهوا** (جمهورية الصين الشعبية): قال إن المجتمع الدولي لا يزال يواجه مهمة صعبة في مجال مكافحة المخدرات، مع انتشار المنشطات الكيميائية الجديدة التي تيسر، مع استمرار استعمال المخدرات التقليدية، نمو الاتفاقات الاحتكارية الدولية. وحث الدول كافة على التعاون على تنفيذ استراتيجية مكافحة مخدرات تتسم بالتكامل والتوازن.

٢١ - وذكر أن حكومته تنشط في مطاردتها لتجار المخدرات ومهربيها وصانعيها وأنها أدمجت مكافحة المخدرات في برنامجها الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تنفيذ حظر شامل على المخدرات. كما صعدت حكومته جهودها لمكافحة إنتاج السلائف الكيميائية ، ولمعالجة المدمنين وتأهيلهم، والتوعية بمخاطر استهلاك المخدرات، ولإيجاد مجتمعات محلية متحررة من المخدرات سعيا منها إلى تقليل الطلب عليها. كما تتعاون حكومته مع البلدان المجاورة لتنفيذ أنشطة مكافحة المخدرات.

٢٢ -وأعرب عن اعتقاد وفده بأن الإعلان السياسي والوثائق المتصلة به المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة تمثل في مجموعها وثائق هامة يمكن الاهتداء بها في المكافحة العالمية للمخدرات في القرن الجديد. وأعرب عن تقدير حكومته للإنجازات الأخيرة التي حققتها لجنة المخدرات، وعن تأييدها لجهود مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة؛ وذكر أنها ستواصل زيادة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وستقدم إسهاما إيجابيا في المراقبة الدولية للمخدرات.

٢٣ - **السيدة غ. ماريام** (إثيوبيا): قالت إن العولمة قد أدت إلى نمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ورغم تشجعها

بتصميم المجتمع الدولي على مكافحة الفساد وغسل الأموال لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير. وأضافت قائلة إن الفساد يمثل تهديدا خطيرا لاستقرار الدول وأمنها، ويقوض الديمقراطية والأخلاق، ويمثل واحداً من الأسباب الجذرية للتخلف. ولذلك ينبغي على الهيئات الوطنية المعنية بصنع السياسات والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة وغيرها من المؤسسات الإنمائية أن ترسم خطة عمل محددة لمعالجته. وكسب المعركة ضد الفساد يتوقف على تعبئة قوى المجتمع ككل وعلى تشجيع وجود إحساس بالمسؤولية المشتركة.

٢٤ - وذكرت أن حكومتها تؤمن بالرأي القائل بأن الاتفاقية الدولية المقترحة لمكافحة الفساد ينبغي أن تكون مرنة ومتوازنة وأن تراعي ما بين البلدان من فروق قانونية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. وعلى الصعيد الوطني، اتخذت حكومتها تدابير متنوعة لمكافحة ممارسات الفساد واستئصالها، بما في ذلك إنشاء لجنة اتحادية معنية بالأخلاقيات وبمكافحة الفساد وإصلاح الخدمة المدنية. ولمعالجة مسألة غسل الأموال، تعكف حكومتها على إبرام اتفاقات مع بعض بلدان شرق أفريقيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

٢٥ - وتناولت مسألة مكافحة المخدرات، فأكدت مرة أخرى التزام بلدها بتنفيذ مختلف الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع وذكرَّت بأن الاتجار بالمخدرات يعد جريمة في أثيوبيا، وذلك بموجب قانون العقوبات لسنة ١٩٥٦ وإعلان سنة ١٩٩٩ المتعلق بتعاطي المخدرات ومكافحتها. ورغم أن بلدها لا يعاني من مشكلات كبرى متعلقة بالمخدرات، فقد اتخذ تدابير للحد من استعمال الرحلات الجوية في الاتجار غير المشروع ولمنع زراعة محاصيل المخدرات وتوعية الشبان بأخطار إدمان المخدرات.

٢٦ - وأخيرا، ألقت المتكلمة الضوء على ارتباط المشكلات المتصلة بالمخدرات بالنظام التجاري الدولي غير المنصف. فقالت إن عدم وجود سوق مفتوحة أمام سلع التصدير الخارجة من بلدان فقيرة مثل أثيوبيا يؤثر بصورة مباشرة على معيشة المزارعين، مما يرغمهم على زراعة محاصيل المخدرات النقدية. ومضت قائلة إن إجراءات مكافحة مشكلة المخدرات العالمية ينبغي أن تُتخذ على أساس تقاسم المسؤولية ويلزمها نظام تجاري دولي منصف وتعزيز المساعدات المالية والتقنية.

٢٧ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): قالت إن التعاون الدولي أمر حيوي لمواجهة مشكلتي المخدرات والجريمة العالميتين. ورغم أهمية معالجة العوامل الأساسية التي من قبيل الفقر والمرض فإن الفقراء لا يصبحون دائما مجرمين بينما يقوم المجرمون دائما بإفقار المجتمعات المحلية.

٢٨ - وأوضحت أن حكومتها تواصل اتخاذ تدابير للحد من الجريمة. وقالت إنه حسبما بيَّن الأمين العام، في تقريره عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدرته على التعاون التقني (A/57/153)، يجري في أوغندا اختبار مشروع ريادي متعلق بنزاهة القضاء. ويجري أيضا التعاون فيما بين وزارات الحكومة بشأن سياسة مكافحة الفساد. وعلى الصعيد الدولي، يرحب وفدها بوضع مشاريع الإدارة الصالحة، لا سيما المشاريع التي تستهدف أفريقيا والعالم النامي.

٢٩ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام المتعلق بمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/57/135)، فقالت إنه من الأمور المشجعة أنه رغم المعوقات المالية الرئيسية نُفِّذ عدد من البرامج بنجاح. وفي هذا الصدد، وجَّهت الشكر باسم وفدها إلى الجهات المانحة وإلى مركز الأمم المتحدة الأوروبي لمنع الجريمة الدولية ومعهد الأمم

المتحدة لمنع الجريمة ومكافحتها، نظرا لاستمرار مساعداتها وتعاونها.

٣٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتشديد على أهمية توصل مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المقبل المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية إلى نتائج عملية، وقالت إن وفدها يتطلع إلى اعتماد استراتيجية عملية لمعالجة هذه المسائل.

٣١ - **السيد مانالو** (الفلبين): قال إنه لكي تنجح مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يلزم وجود بنية أساسية وآليات تنفيذ مناسبة. ولا بد أيضا من تعزيز الصكوك القانونية الإقليمية والدولية بتشريعات وطنية.

٣٢ - ومضى قائلا إن تقاسم أفضل الممارسات سيكون مفيدا للغاية فيما يختص بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقال إن بلدانا نامية عديدة تناضل للخلاص من هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان وتحتاج إلى مساعدات تقنية من البلدان الصناعية.وقد تلقت حكومته دعماً من الأمم المتحدة لوضع خطة عمل وطنية تستهدف جملة أمور من بينها إنشاء تحالف وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص يستلزم تنسيقا محكما فيما بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والجهاز القضائي. وثمة تدابير أخرى تشمل مشروع قانون خاص لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتدريب القائمين على إنفاذ القوانين وممثلي الادعاء العام والاخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من موظفي الخط الأول، وحملة شاملة تستهدف توعية الجماهير.

٣٣ - وذكر أن حكومته ستواصل الإسهام في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وقال إن مثل هذا التعاون لازم لضمان عدم اغتنام الإرهابيين فرصا بعد الآن للاستفادة من ضعف إنفاذ القانون الدولي أو ضعف التعاون القضائي. وقال إنه يمثل أيضا أمراً حيويا للتصدي للفساد، الذي يحول الإيرادات العامة إلى مسارات بعيدة عن البرامج الاجتماعية الأساسية.

٣٤ - ونظرا لأن مشكلة المخدرات العالمية لا يمكن أن يتصدى لها بلد وحيد يتصرف بمفرده، ينبغي أن يتولى المجتمع الدولي نصيبه من المسؤولية لمعالجة أسبابها الجذرية. كما ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعما للبرامج التي تركز على استعمال الشبيبة للمخدرات، وهذه مشكلة تفاقمت بفعل زيادة عدد الفتيان والفتيات المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)/فيروس نقص المناعة البشرية.

٣٥ - **السيد فيكساي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن المخدرات لا تقف في وجهها أية حدود وطنية وإنها تؤثر على أنحاء العالم كافة. وبالإضافة إلى ضرورة مكافحة بلده للمخدرات، فإن بلده الذي كان في السابق مجرد نقطة عبور للمنشطات التي من نوع الأمفيتامين وغيرها من المؤثرات العقلية، قد أصبح الآن مقصدا نهائيا للمخدرات الجديدة. ولذلك، تمثل مكافحة المخدرات أولوية وطنية عليا.

٣٦ - وذكر أن حكومته قد اتخذت عددا من التدابير على الصعيد الوطني سعيا إلى إنشاء ''رابطة أمم جنوب شرق آسيا خالية من المخدرات'' وتنفيذا لنتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وفي ميدان بناء المؤسسات، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما يقضي بإنشاء مجلس لمكافحة المخدرات برئاسة رئيس الوزراء. وفي مجال خفض المعروض من المخدرات، ظل بلده يتلقى مساعدات من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل القضاء على زراعة الخشخاش بحلول سنة ٢٠٠٦. وقد أمكن في أربع سنوات فقط تخفيض المساحة المزروعة بنبات الخشخاش بنسبة ٥٢,٤ في المائة. وفي ميدان خفض الطلب، يجري إدخال برامج تثقيفية لاتقاء المخدرات في المدارس الابتدائية والمتوسطة وباتت برامج التنمية المجتمعية في المناطق الريفية

تشمل توعية بالمخدرات وعلاجاً وتأهيلاً للمدمنين. وفي المناطق الحضرية، افتتح في فينتيان أول مركز ممول من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لعلاج المدمنين وتأهيلهم، وأنشئ صندوق لمكافحة المخدرات ونُظمت أنشطة مختلفة للتوعية الجماهيرية. وفي ميدان إنفاذ القوانين، يوجه الاهتمام إلى المعابر الحدودية الأشد حساسية. ويجري توفير التدريب والمعدات لسلطات الجمارك الوطنية والسلطات الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات، كما يجري بصفة منتظمة عقد اجتماعات ثنائية مع أجهزة إنفاذ القوانين في البلدان المجاورة.

٣٧ - **السيد بوبكوف** (بيلاروس): قال إن وفده يؤيد بشدة تعزيز الآليات الوطنية والدولية لمنع الجريمة ومراقبة المخدرات. وأضاف أن ازدياد الجرائم الدولية وخطر الإرهاب يستدعيان إجراءات عاجلة من قِبَل المجتمع الدولي، بحيث تقوم الأمم المتحدة بدور ريادي في مجال وضع المبادئ التوجيهية والتدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي مجال توفير المساعدات التقنية للسلطات المختصة على جميع الأصعدة. وأعرب عن اتفاقه مع المتكلمين السابقين الذين رأوا ضرورة تعزيز هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تحقيقا لهذا الغرض.

٣٨ - وأضاف قائلا إن تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة يمثل أولوية لدى حكومته. وقال إن هناك سياسة وطنية لمكافحة المخدرات يجري تنفيذها منذ عام ١٩٩٦ بينما يجري تنفيذ برنامج حكومي يتضمن تدابير شاملة تستهدف مكافحة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها على نحو غير مشروع في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. كما جرى تعزيز الآليات القانونية المحلية، باستعمال الصكوك الدولية ذات الصلة باعتبارها نماذج يحتذى بها. وأبرمت حكومته عدة اتفاقات تعاون إقليمي وثنائي لقمع تهريب المخدرات غير المشروعة إلى الأسواق في كل من الشرق والغرب. وذكر أن بيلاروس تتحول بشكل مطرد إلى مقصد لهذه المخدرات و لم تعد مجرد بلد عبور لها. وأضاف أن ازدياد استهلاك المخدرات على الصعيد المحلي قد زاد أيضا من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فمنذ عام ١٩٩٦، مثّل مستعملو المخدرات عن طريق الحقن الوريدي أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة بذلك المرض.

٣٩ - **السيد فيينرافي** (تايلند): قال إن المخدرات لا تؤثر على الصحة والجريمة وحدهما بل تقوض أيضا التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والأمن البشري والوطني، إذ أنها تدمر الأرواح والمجتمعات المحلية وتستعبد الأطفال والشبان. وإنتاج هذه المخدرات والاتجار بها يمثلان مشكلة متفشية تستلزم استجابة شمولية حاسمة على جميع الأصعدة. ومضى قائلا إن وفده يؤكد لذلك أهمية الالتزام والشراكة على مستوى رفيع لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين.

٤٠ - وقال إن انتشار المنشطات التي من نوع الأمفيتامين، ومن بينها عقار إكستازي، يمثل الشغل الشاغل لحكومته، وكذلك الأمر بالنسبة لسهولة تهريب هذه المخدرات. وقال إنه رغم جهود المنع والقمع المشددة لا يزال الاتجار بهذه المخدرات متفشيا في تايلند. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٢، صودر نحو ٥،٥ أطنان من الميتا أمفيتامين (٦٠ مليون قرص) و ١٣ كيلوغراما من الإكستازي (٠١١ ٥٢ قرصاً). وقال إن الحرب على المخدرات تمثل أولوية وطنية وإنه يجري شنها على الجبهات كافة، بما فيها الأسر والمجتمعات المحلية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمنع المخدرات وإبطالها إلى اقتلاع مشكلة المخدرات من جذورها وتحطيم دورات استهلاك المخدرات والاتجار بها وإنتاجها.

٤١ - ومضى قائلا إن الاستراتيجيات التي تتبعها الحكومة لخفض الطلب تشدد على المنع عن طريق حملات التثقيف

والتوعية الجماهيرية، بينما تقضي أيضا بمعالجة المدمنين وتأهيلهم. وفيما يختص بجانب العرض، جرى تعزيز آليات إنفاذ القوانين والعدالة الجنائية المستخدمة ضد صانعي المخدرات والمتاجرين بها. وقد ثبتت فعالية برامج التنمية البديلة في الحد من إنتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة، إلا أنه ضمانا لاستدامة تلك البرامج يجب أن يوفر المجتمع الدولي مزيدا من فرص النفاذ إلى الأسواق أمام المنتجات الناشئة عن تلك البرامج. وأعرب عن استعداد بلده لتقاسم خبراته في مجال التنمية البديلة مع بلدان أخرى مثل أفغانستان. وذكر أن تايلند تتطلع إلى توسيع نطاق التعاون بشأن جرائم الاتجار بالمخدرات والجرائم عبر الوطنية المرتبطة بها، مع التشديد بوجه خاص على معالجة أسبابها الجذرية، التي من قبيل الفقر. ولهذه الغاية، تعتبر المساعدات الإنمائية وبناء القدرات أمرين أساسيين. وذكر أن تايلند، التي ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، تشن الحرب أيضا على الفساد وترحب بصياغة اتفاقية بشأن هذا الموضوع.

٤٢ - **السيد خريستيتش** (أوكرانيا): رحب بالتعاون التقني المقدم إلى الدول الأعضاء من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية، وأعرب عن أمله في مضاعفة هذه المساعدات وتكييفها بحيث تلائم الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. وأضاف أن حكومته تولي اهتماما خاصا لمكافحة استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، مع التركيز على التدابير الوقائية وتوفير العلاج لمدمني المخدرات بناء على طلبهم وتنفيذ مبادرات توعية تساهم فيها مؤسسات الدولة كافة. ونظرا للصلة المباشرة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإساءة استعمال المخدرات، يلزم تعزيز التعاون الدولي لمنع زيادة انتشار ذلك المرض ولرعاية مدمني المخدرات المتضررين.

٤٣ - وقال إن وفده يكرر الإعراب عن إدانته الشديدة للإرهاب الدولي بجميع أشكاله. وتمويل الإرهاب من أنشطة إجرامية أخرى، من بينها تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، يعد من دواعي القلق الشديد لدى وفده. وستستفيد حكومته كثيرا من تلقي المساعدات التقنية من مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة فيما يختص بتعديل تشريعاتها الوطنية لكي تتمشى مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤٤ - واستطرد يقول إن مكافحة الفساد تمثل هي الأخرى أولوية في برنامج العمل الوطني في بلده. وقد بذلت حكومته جهودا كبيرة لتحسين قدرتها الوطنية على مكافحة الجريمة والفساد بوسائل عديدة، من بينها توسيع نطاق تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال. وذكر أنها تؤيد إعداد صك جديد مُلزِم دولياً بشأن الفساد.

٤٥ - وذكر أيضا أن حكومته تنفذ برنامجا شاملا يستهدف مكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية. وأخيرا، أعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة انتشار الجرائم الحاسوبية؛ ودعا إلى تضمين القانون المحلي في جميع الدول تدابير لمكافحة الإرهاب الحاسوبي.

٤٦ - **السيدة رستام** (إندونيسيا): قالت إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية قد ركبت موجة العولمة وباتت تمثل الآن للمجتمع الدولي تهديدا لا يستطيع أي بلد الإفلات منه. وأضافت قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتزعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الجريمة. وذكرت أن حكومتها تولي أهمية أيضا للمفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية لمكافحة الفساد، الذي يمثل جريمة معوقة للتنمية ولجهود القضاء على الفقر قضاءً تاماً.

٤٧ - وذكرت أن حكومتها ملتزمة التزاما شديدا بمكافحة تهريب الأشخاص، الذي لا يشمل مجرد تهريب المهاجرين بل والاتجار بالأشخاص أيضا. وقالت إن هذه المشكلة لا يمكن حلها إلا بجهود متعددة الأطراف وعلى أساس المساواة فيما بين الدول ذات السيادة. وقد رأست حكومتا إندونيسيا وأستراليا في الآونة الأخيرة المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب الأشخاص والاتجار بهم والجرائم عبر الوطنية المتصلة بذلك، وهو المؤتمر المعقود في بالي في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢، الذي جاء مكملاً للجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة وكان بمثابة نموذج للتعاون مستقبلا.

٤٨ - وأردفت قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لإنقاذ أطفال العالم من إدمان المخدرات والجريمة والعنف المرتبطين بها. وذكرت أن حكومتها نفذت على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي تدابير تستهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، بما في ذلك إنشاء مجلس وطني للمخدرات يستهدف تعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى. وقالت إن المساعدات التقنية والمالية ضرورية للبلدان الراغبة في الإسهام بنصيبها في مكافحة شرور الجريمة عبر الوطنية والإرهاب. واختتمت كلمتها قائلة إن الأحداث المأساوية التي شهدها الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد بينت أنه ليست هناك أمة بمنأى عن التهديد الذي تمثله مجموعة عبر وطنية جيدة التمويل والتنظيم وعازمة على إنزال الدمار.

٤٩ - **السيد دوغان** (كرواتيا): قال إنه في عصر العولمة هذا ينبغي اعتبار منع الجريمة مهمة ذات أولوية لدى كل دولة عضو، سواء على الصعيد الداخلي أو عن طريق التعاون الثنائي والإقليمي والعالمي. وذكر أن كرواتيا قد أصبحت مؤخرا عضوا في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وأنها تستعد للتصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهي أيضا تشارك مشاركة فعالة في المفاوضات المتعلقة بإعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الفساد.

٥٠ - وعلى الصعيد المحلي، أنشأت حكومته مكتبا لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة وهي في سبيلها إلى إصلاح نظامها العدلي لمساعدته على مكافحة الجريمة الاقتصادية وفساد الشركات. وقال إن الفساد يمثل عقبة كأداء تحول دون التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال.

٥١ - وأضاف قائلا إن الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال غالبا ما ترتبط بالإرهاب. ولذلك، يرحب وفده بتقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز فرع منع الإرهاب. وهو يعتقد أن لمركز منع الجريمة الدولية هو الآخر دوراً شديد الأهمية يؤديه في مجال توفير المساعدات التقنية والتشريعية لبناء القدرات، لا سيما لصالح البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. ولأن الاتجار بالمخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالإرهاب بالتالي، يعد التعاون بين البلدان والوكالات الدولية أمراً بالغ الأهمية. ولذلك، فإن حكومته مستعدة للإسهام إسهاما تاماً في المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يستهدف جمع المعلومات الاستخباراتية الجنائية في جنوب شرق أوروبا.

٥٢ - **السيد كونفورو** (مالي): قال إن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ الإرهابية قد أبرزت الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي ضد الإرهاب. وذكر أن حكومته صدقت على جميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وخطت خطوات هامة لضمان عدم استخدام إقليمها لأغراض متصلة بالإرهاب. كما تدعو حكومته إلى توثيق التعاون والتنسيق بين لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥٣ - وقد صدقت حكومته على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، وقد سُرَّت لأن سريان تلك الصكوك يبدو وشيكا. وهي تؤيد الجهود الرامية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد؛ وتحث مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة على التوسع في برامج مساعداته التقنية للبلدان الأفريقية ومن بينها مالي؛ وتتطلع باهتمام شديد إلى مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأخيرا، فإن حكومته تثني على جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الرامية إلى تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٥٤ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): قال إن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ستكون أداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالنباتات والحيوانات المعرضة للانقراض وبالتحف الثقافية. وذكر أن حكومته قد وقَّعَت على البروتوكولات الثلاثة المرتبطة بالاتفاقية لإظهار إرادتها السياسية المتجهة إلى دعم جهود المجتمع الدولي ولتكميل إطارها القانوني الوطني في المجالات المقصودة. وذكر أن حكومته ستستضيف الاجتماع الثالث للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب في مطلع عام ٢٠٠٣. وذكر أيضا أنها ستشترك بنشاط في الدورة المقبلة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥٥ - ولمكافحة الفساد، فإن وفده يعتقد أن السياسات الرامية إلى منع الفساد ومعاقبة مرتكبيه، المستندة إلى الشفافية ومفهوم الخدمة، يجب تعزيزها على كل صعيد من الصعد الحكومية باعتبار ذلك شرطا مسبقا لا غنى عنه للإدارة الصالحة وسيادة القانون والتنمية المستدامة. ولذلك، يولي وفده أهمية كبرى للمفاوضات المتعلقة بإعداد اتفاقية لمكافحة الفساد. كما أعرب مجددا عن تأييد وفده التام للجهود الجماعية والفردية التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن تأييده للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم. وقال إن الاستعراض الخمسي الذي يجري في سنة ٢٠٠٣ ويتناول تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة سيكون بمثابة فرصة أمام المجتمع الدولي لتعزيز التزاماته في هذا المجال.

٥٦ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بينت أن المجتمع الدولي قد بدأ ينظر إلى المخدرات غير المشروعة باعتبارها خطرا رئيسيا يهدد أمن المجتمعات كافة. وأضاف قائلا إن وثيقة نتائج تلك الدورة تمثل التزاما رفيع المستوى يسلم بأهمية إقامة توازن بين خفض الطلب وخفض العرض. وذكر أن وفده يشعر لذلك بقلق شديد، لأن بعض الدول الأعضاء الأطراف في الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات أدخلت تشريعات تهدف إلى إلغاء تحريم زراعة القنب أو حيازته للاستعمال الشخصي. وقال إن البلدان تتحمل مسؤولية مشتركة فيما يختص بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ولكي تتحقق الفعالية الحقيقية في مجال خفض استهلاك المخدرات والمعروض منها تلزم الثقة المتبادلة والتضامن والمساعدة، مع الاحترام التام للقانون المحلي والقانون الدولي.

٥٧ - وأضاف قائلا إن إيران تفقد باطراد مناعتها إزاء تجارة المخدرات غير المشروعة وتتعرض لعبور المخدرات من أفغانستان. وفي محاولة لإقامة توازن بين المنع والعلاج وإنفاذ القوانين، جعلت حكومته خفض الطلب بأهمية خفض المعروض، حيث أنها تولي اهتماما خاصا لبرامج المنع التي تستهدف الفتيان والفتيات وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر بشدة.

٥٨ - وذكر أن أكثر من ٠٠٠ ٣ شرطي إيراني قد فقدوا أرواحهم أثناء مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقال إن حكومته

تنفق أكثر من بليوني دولار سنويا على تلك المكافحة، وإن هذا مبلغ كان يمكن إنفاقه على التعليم لولا ذلك. ولتفادي إعادة تدوير أرباح المخدرات بات غسل الأموال أيضا فعلاً مؤثِّماً. وقد اعتمدت الحكومة برنامجا وطنيا لمكافحة المخدرات، وهي تعكف الآن على وضع استراتيجية لمكافحة المخدرات. وذكر أن جميع المسائل الوطنية المتصلة بالمخدرات يجري تنسيقها في قيادة مكافحة المخدرات، التي يرأسها رئيس الجمهورية.

٥٩ - ومضى قائلا إن إنتاج المخدرات وبيعها وتوزيعها بصورة غير مشروعة تتجه جميعها بصورة مطردة نحو العولمة، الأمر الذي يقتضي تبني استراتيجيات مشتركة محددة بدقة من أجل مكافحتها. وأعرب عن اعتقاده بضرورة إيلاء الاعتراف الواجب لدور الأمم المتحدة، عن طريق برامجها ووكالاتها المختلفة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٦٠ - **السيد قادري** (المغرب): قال إن وفده يرحب بالمقترحات الداعية إلى تعزيز فرع منع الإرهاب ويؤيد تخصيص موارد كافية لأجله كي ينفذ برنامج عمله. وذكر أن حكومته قد صدقت مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحث البلدان الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة للعدالة الجنائية، وعن اعتقاده بضرورة تعبير المواضيع التي تتناولها حلقات العمل عن الشواغل الملحة التي تؤرق المجتمع الدولي حاليا فيما يختص بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦١ - وقد أكملت اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن إعداد اتفاقية لمكافحة الفساد قراءتها الأولى لمشروع الاتفاقية. ويوافق وفده على الرأي القائل بأن نص الاتفاقية ينبغي أن يكون مرنا ومتوازنا، بحيث يراعى الفروق القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية القائمة بين البلدان. ويتطلع الوفد إلى مؤتمر التوقيع على الاتفاقية المقرر عقده في عام ٢٠٠٣. كما يؤيد الوفد أنشطة معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المضطلع بها لتقديم المساعدات القيِّمة إلى البلدان الأفريقية لمكافحة الجريمة الاقتصادية عبر الوطنية، التي تمثل مشكلة تعرقل تنمية تلك البلدان.

٦٢ - وذكر أن وفد بلده قد أعلن في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التزامه الشديد بالقضاء على محاصيل القنب عن طريق مشاريع التنمية البديلة. وقد استعرضت الحكومة وعززت ترسانتها القانونية المضادة لزراعة المخدرات والاتجار بها. وأنشأت الحكومة هيئات وطنية متنوعة لمكافحة المخدرات وانضمت إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث القائمة في هذا المجال، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقات الثنائية. وقد سلمت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها عن سنة ٢٠٠١، بجهود الحكومة المبذولة لتعزيز إطارها القانوني وتصعيد أنشطتها المضطلع بها لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات.

٦٣ - **السيد العنيزي** (الكويت): قال إنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو قومية أو منشأ. فهو نتيجة لعوامل عديدة ولا يمكن اقتلاعه إلا بجهد دولي شامل متضافر تحت رعاية الأمم المتحدة.

٦٤ - ولاحظ أن معظم الصكوك المتصلة بالإرهاب تفتقر إلى آلية للتحقق من الامتثال. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، نفذ بلده عدة تدابير تشمل سَن تشريعات لمكافحة غسل الأموال يخطو خطوات عملية لرصد التبرعات كي يضمن عدم استخدامها في أغراض غير

مشروعة. كما زودت حكومته لجنة مكافحة الإرهاب بمعلومات شاملة عن تشريعها المتعلق بمكافحة الإرهاب.

٦٥ - وفيما يختص بمكافحة المخدرات، سَنت حكومته عدة قوانين لمكافحة الاتجار بالمخدرات واستعمالها. والتشريع الكويتي لا يعتبر متعاطي المخدرات مجرما بل يعتبره مريضا. وقد أنشئت لجنة وطنية لمكافحة المخدرات في عام ١٩٨٩ لتنسق الجهود العامة المناهضة للمخدرات وتعمل على زيادة الوعي العام بمشكلة المخدرات. وقد اشتركت شخصيات أدبية وفنية ورياضية مشهورة في حملات اللجنة المخصصة للتوعية الجماهيرية، ومولت اللجنة الأنشطة الترفيهية وأنشطة وقت الفراغ للشبيبة. كما شنت جمعيات الرعاية الاجتماعية حملات إعلانية مكثفة تشرح الآثار المدمرة المتخلفة عن المخدرات.

٦٦ - وذكر أن حكومته قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتعتقد حكومته أن من المتعين تقديم المعونة إلى البلدان التي يزرع مزارعوها الخشخاش والقنب، ليتسنى بذلك مساعدتهم على زرع محاصيل بديلة. ولا بد من فرض القيود المشددة على الاتجار بالمخدرات ومكافحته بواسطة المنظمات المعترف بها دوليا، كما يجب توفير برامج التأهيل للمدمنين لتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع.

٦٧ - **السيد يوري إمانويل** (هايتي): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا باسم بلدان الجماعة الكاريبية. وأضاف قائلا إن مشكلة المخدرات تهدد الصحة العامة والسلامة العامة والاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدان عديدة، ومن بينها بلده. وقال إن حكومته قد سعت إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وفي قمة الألفية، فاتخذت سلسلة من التدابير السياسية والإدارية والتشريعية، من بينها إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات. وذكر أن من المقرر بدء تنفيذ استراتيجية هايتي الوطنية لمكافحة المخدرات في أيار/مايو ٢٠٠٣.

٦٨ - كما ذكر أن هايتي تشارك في آلية التقييم المتعددة الأطراف المنبثقة عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وأضاف أنها تدرك الحاجة إلى تعزيز مؤسساتها المناهضة للمخدرات، وإن كان يلزمها دعم تقني ومالي من المجتمع الدولي في هذا المجال. وأضاف أن الفقر والبطالة يشكلان في الوقت نفسه سببين ونتيجتين للاتجار غير المشروع بالمخدرات، ودعا إلى الاعتراف بالصلة بين مكافحة الفقر ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

٦٩ - ومضى قائلا إن حكومته تبذل جهودا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأنها تجري لذلك إصلاحاً شاملاً لنظامها القضائي، في إطار برنامج مساعدة تقنية مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن البرنامج موضوع لمعالجة مشكلة الإفلات من العقاب ولضمان الحماية الفعالة والمساواة الحقة أمام القانون لمواطني هايتي كافة.

٧٠ - **السيد نايدو** (فيجي): تكلم باسم مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ، فقال إن أفضل وسيلة لمواجهة الأخطار التي تواجهها منطقة المحيط الهادئ بفعل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات الأمنية الجديدة هو التعاون الإقليمي في مجال تطوير وتعزيز الترتيبات الأمنية وترتيبات إنفاذ القوانين. وفي هذا الصدد، أنشأت الدول الجذرية في المحيط الهادئ وحدات محلية لجمع المعلومات الاستخبارية المالية وقامت بتوحيد عناصر الأجهزة القانونية لتعزيز التعاون وتوفير التدريب وتقاسم المعلومات. وقال في هذا الصدد إن توحيد الموارد يمكن أن يحقق الحد الأقصى من النتائج.

٧١ - وأردف قائلا إن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ قد اعتمدوا، في اجتماعهم المعقود في فيجي في آب/أغسطس

عام ٢٠٠٢، إعلان ناسونيني المتعلق بالأمن الإقليمي، الذي أعربوا فيه عن قلقهم بشأن ازدياد الأخطار التي تتهدد الأمن العالمي عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وسلموا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات إقليمية فورية مستدامة على سبيل الاستجابة لتلك الأخطار، واشاروا إلى التزامهم بالإدارة الصالحة وبتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب المتفق عليها دوليا، وسلموا بضرورة بذل جهود إضافية لأجل تنفيذ التشريعات المتصلة بالموضوع تنفيذا تاما بموجب إعلان هونيارا لعام ١٩٩٢ بحلول عام ٢٠٠٣، وأكدوا أن التعاون في مجال إنفاذ القوانين، المستند إلى قاعدة تشريعية مشتركة قوية، ينبغي أن يظل واحدا من الموضوعات الهامة التي تركز عليها المنطقة.

٧٢ - وأكد المتكلم للجنة أن مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ تباشر مسؤولياتها في مجال منع الجريمة ومكافحة المخدرات بكل جدية. وأعلن أن حكومته سترحب بالمزيد من المساعدة والتعاون التقنيين، الأمر الذي يضفي مزيدا من القيمة على المبادرات الإقليمية.

٧٣ - **السيد فالديفيزو** (كولومبيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة ريو. وذكر أن حكومته قد أكدت مجددا في محافل عديدة مبدأ تقاسم المسؤولية لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، أصبح التعاون الدولي أمرا واجبا وليس اختيارا. وذكر أن وفده يرأس في الوقت الحالي المفاوضات المتعلقة بإعداد اتفاقية لمكافحة الفساد وأنه يتوقع استكمال العمل بنهاية عام ٢٠٠٣.

٧٤ - وذكر أن وفده يولي أهمية كبرى للاستعراض الذي ستجريه لجنة المخدرات بشأن التقدم المحرز والمصاعب التي قوبلت أثناء تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقال إن إنتاج المخدرات والاتجار بها والجرائم المتصلة بذلك، التي من قبيل غسل الأموال والاتجار بالأسلحة على نحو غير مشروع، تقوض التنمية وجهود القضاء على الفقر وتفرض أعباءً اقتصادية واجتماعية هائلة على الحكومات. كما أن هذه الجرائم تهدد النظم السياسية والمؤسسات الديمقراطية والأمن الوطني وسيادة الدولة والاستقرار. وما لم تتخذ الدول إجراءات متضافرة ستتعرض الديمراطيات كافة للأخطار.

٧٥ - وذكر أن حكومته تنفذ سياسة شاملة من أجل مكافحة المخدرات، وهي سياسة تشمل جهودا لمنع الاستهلاك وجهودا لتقليل العرض. وهذه الحكومة تنفذ استراتيجيتين متكاملتين للقضاء على المحاصيل غير المشروعة؛ هما: استراتيجية التنمية البديلة واستراتيجية تكثيف القضاء على تلك المحاصيل. وتستهدف استراتيجية التنمية البديلة المنتجين الفرديين الصغار الذين تباع محاصيلهم لوسطاء، وقد استثمرت الحكومة أكثر من ١٣٢ مليون دولار في برامج التنمية البديلة على مدى السنوات الأربع الماضية. إلا أنه سيكون من السذاجة أن نعتقد أن من الممكن القضاء على جميع المحاصيل غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة. وتستخدم الحكومة التبخير الجوي للقضاء على المحاصيل ''الصناعية'' المزروعة على نطاق واسع والممولة بصفة مباشرة من قِبَل منظمات المخدرات التي تعمل على أساس تجاري.

٧٦ - وقال إن كولومبيا، في نشاطها داخل جماعة بلدان الأنديز، تؤمن بالرأي القائل بوجوب التنسيق بين التنمية البديلة وسياسات القضاء على المحاصيل، ولكنها تدعو أيضا إلى نهج متوازن حقا في مجال التعاون الدولي مع المنطقة لكي يقدَم الدعم إلى التنمية البديلة وإلى عمليات إنفاذ القوانين والضبط. ومما يؤسف له أن النجاح لن يُكتب لأية جهود تُبذل لمكافحة المخدرات والعنف طالما ظلت تدخل إلى المنطقة بصورة غير قانونية أسلحة وذخائر ومتفجرات

مخصصة لارتكاب الأعمال الإرهابية ومدخلات وسلائف كيميائية مخصصة لإنتاج المخدرات. ويلزم التعاون الدولي في المجال التقني والمجال السياسي للاستجابة لتلك المشكلة، على أن يقترن ذلك بسياسات وطنية قوية منسقة في إطار جهود دولية مشتركة.

٧٧ - **السيد زيدان** (لبنان): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن وفده لم يندهش لأن ممثل إسرائيل قد اغتنم الفرصة لتسيس مناقشات اللجنة. وذكر أن حكومته قد أعلنت سنة ٢٠٠٢ سنة القضاء بلا رجعة على زراعة المخدرات في لبنان، بواسطة حملة تستهدف القضاء التام على محاصيل القنب والخشخاش. وفي عام ١٩٩٣ شرعت السلطات، في أعقاب الفوضى الناجمة عن الحرب الأهلية، في توجيه ضربات قاصمة إلى زراعة المخدرات. وبحلول سنة ٢٠٠١، بدأت نتائج هذه الجهود تحظى بالاعتراف، بما في ذلك اعتراف وزارة خارجية الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٢، أصبح القضاء على القنب الهندي عملاً منهجياً حقاً للمرة الأولى منذ بدء زراعته في لبنان عام ١٩٣٠. وهذه الإجراءات الرادعة أثَّرت على المزارعين تأثيرا شديدا، حيث خسروا إيرادات كان من الممكن تحقيقها قدرها نحو ٤٥٠ مليون دولار.

٧٨ - وأضاف قائلا إن حكومته لا يمكنها أن تواصل هذه الجهود بمفردها وإنه لا بد أن تتحمل البلدان المانحة مسؤولية ترددها في دعم مشاريع التنمية البديلة في سهل البقاع، حيث يُزرع معظم محصول القنب الهندي. لقد كان الجيش الإسرائيلي يتستر على تهريب المخدرات خلال سنوات احتلال جنوب لبنان الإثنتين والعشرين، واستخدمت الأموال المكتسبة من ذلك في تمويل جيش جنوب لبنان، وهو جيش عميل لإسرائيل.

٧٩ - وفي الوقت الحالي، تحاول حكومته توفير مياه الري لجنوب لبنان لكي يستفيد منها المزارعون، ولكن إسرائيل قابلت هذه المبادرات الإنمائية بمزيد من التهديدات بالقصف، معوقة بذلك جهود حكومته لتطبيع الأحوال المعيشية للسكان اللبنانيين في تلك المنطقة.

٨٠ - ومضى قائلا إن قول ممثل إسرائيل بأن حزب الله متورط في تهريب المخدرات إلى ما يسمى الجماعات ''الإرهابية'' الفلسطينية هو استفزاز محض. وينبغي للوفود أن تلتزم الحرص الشديد عند الإدلاء ببيانات من هذا القبيل دون دليل قوي. إن مقاومة حزب الله هي التي أرغمت إسرائيل على الانسحاب من معظم التراب اللبناني، واتهامات ممثل إسرائيل الزائفة ليست سوى تعبير عن نقمة إسرائيل ومحاولة صارخة لتسيس عمل اللجنة.

٨١ - **الرئيس:** أبلغ الأعضاء بأن تقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز فرع منع الإرهاب (A/57/152) سيقدَّم أيضا إلى اللجنة الخامسة لكي تنظر فيه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.